

تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن..

استراتيجية الأجور تطيح بأمال البسطاء

● حظي توجيهه فحامة الأخ رئيس الجمهورية - في اغسطس الماضي للحكومة بالبدء بتنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات بدءاً من شهر أكتوبر الماضي ٢٠٠٧م. بإرتياح بالغ خاصة بعد موجة الارتقاعات السريعة التي شهدتها العالم وتأثرت بها اليمن والمواطن اليمني بشكل كبير مع غياب الإجراءات الحكومية الاحترازية والرقابية وغيرها.. إلا أن هذا الارتياح سرعان ما تحول إلى خيبة أمل غير متوقعة بمهاجمة وزارة الخدمة المدنية بعدم منح هذه الزيادات المقررة في الرواتب لموظفي الدولة إلا أن استكمال الإجراءات الإصلاحية المطلوبة قانوناً وموافقة الوزارة بكشوفات الاستحقاقات لموظفي كل جهة على حدة والزيادات التي حددتها الاستراتيجية في مرحلتها الثانية.. بل إن مازاد ذلك وطأة هي الأرقام التي أعلنتها الخدمة المدنية كميالغ زيادات للموظفين المدنيين والعسكريين.. الأمر الذي اعتبره اقتصاديون غير منصف ولا يتوافق مع الإصلاحات المالية الجارية.. ولن يسهم في تحسن المستوى المعيشي للموظفين..

تحقيق / بليغ الحطاي

الاستراتيجية التي لا تبني على دراسات وخطط واقعية تنتهي بالفشل

فإن العملية تمر بمرحلتين إذ تقوم الجهات الحكومية بموافاة الخدمة بكشوفات موظفيها بحسب ما تنص عليه الاستراتيجية في مرحلتها الثانية وفق مستويات خمسة وبالدرجات الوظيفية المعروفة والمنوطة بعدها تقوم وزارة الخدمة بفحصها والتأكد منها ورفعها إلى وزارة المالية التي بدورها تعتمد المبالغ المرصودة.. إلا أن الأمر يحتاج إلى تدقيق ومراجعة - حسب موظفين في وزارة الخدمة المدنية- ثم أن مسئولية الوزارة تنتهي حين ترفع كشوفاتها إلى وزارة المالية بينما يؤكد

مسؤولون في المالية ان اسباب تعثر



اعتماد

زيادات بعض المصالح والمؤسسات الحكومية يعود إلى الإجراءات الروتينية والبيروقراطية السائدة في وزارة الخدمة المدنية.. أما وزارتهم ليس لديها أية موعقات ونحن بدورنا لا ندري من السبب..

اختلالات سائدة

إلا أن ما وضعه اقتصاديون بين أيدينا يمكن من خلاله معرفة السبب حيث أكدوا أن أية استراتيجية لا تبني على دراسات وخطط واقعية وقبلها دراسة حالة الموظف والمواطن بشكل عام ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي بعيد المدى والعوامل المحيطة به دائماً ما تنتهي بالفشل.. والحال نفسه في تنفيذ استراتيجية الأجور الحالية.. والتي تهدف إلى تحسين دخول الموظفين والارتقاء بالعمل المؤسسي الحكومي والقضاء على الممارسات الخاطئة والفسادة والمعطلة للتنمية في البلاد.. فكل ذلك لاتزال ممارسات حية واقعية لاختلال استراتيجية الأجور وعملية الإصلاحات

من تورا بورا إلى محاضرة «اليدومي»!!

● ككل الناس قرأت الخبر أنه سيقام في قاعة عبده محمد المخلافي في الستين الغربي محاضرة للشيخ محمد اليدومي نائب رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح يوم الثلاثاء ١١/١٦/٢٠٠٧ مساءً.. ذهبت لأتعرف على هذا الشيخ ولأنال قسط من الوعظ أو من التصانح والعبر والعظات التي سيقولها هذا الشيخ الذي لم يسبق لي معرفته.

وما إن اقتربت من بوابة القاعة الخارجية التي تطل على الشارع حتى لقيني مجموعة من شباب حزب الإصلاح، الذين قدح أعينهم شمرراً، بل شراً، وهم يفتشون كل من يدخل إلى ساحة القاعة تفتيشاً دقيقاً حتى أماكن العورة، بشكل مريع يوحي للمدخل أنه أشبه بمن يسير في جبال تورا بورا.. حين ولجت إلى الساحة وقبلت باستنكار طفا على أعين أصحاب الليحي الذين كانوا يرمقوني بأعين حادة، وكأنني مرتكب جريمة أو مقترف كبيرة من الكبائر، لا لشيء إلا لأنني البس بنظراً ولحيتي مخلوقة.. تجاهلت ذلك الموقف وأردت مواصلة المسير نحو بوابة القاعة الداخلية، لكنني أفاجا بمجموعة ثانية تقف في طريقي وسط الساحة وتطلب تفتيشي، رضخت للأمر الواقع وساعدتهم على تفتيش حتى حقيقتي، بعدها ظننت الأمر صار هيناً حين توجهت نحو البوابة لأدلف منها إلى داخل القاعة فإذا بمجموعة أخرى تعترض طريقي وتشير علي بالمرور من بوابة أخرى عبر ممر طويل تم تفتيشي للمرة الثالثة فيه، لأصل بعدها إلى باب البوابة الأخيرة التي أشاروا علي بالدخول منها، وهناك تقابلني مجموعة من الإصلاحيين الذين يقومون بتفتيشك تفتيشاً دقيقاً ومتعمداً، ولا يدعون مكاناً إلا وفتشوه، مما يصيبك بالذعر الشديد، وتنسى حينها أنك أتيت لسماع محاضرة كما يزعمون، وتظن أنك مقبل على شخص يخشى من كل فرد بسيط مظهر من عامة الشعب، وبالتالي فهو لا يامن أحداً أو يخل لك أنه مطلوب أمنياً.

دخلت القاعة وقلت في نفسي: أخيراً وصلت، لا أدري كيف تخلبت نفسي وأنا بصنعاء أن أتذكر الملا محمد عمر زعيم تنظيم الطالبان الذي يحتج عن الناس ولا يعين الوصول إليه إلا بصعوبة بالغة. المهم دخلت القاعة واتخذت مكاناً مزوياً فيها لأن الأعين كلها لم تكن ترحب بي، بل على العكس كانت تنظر إلي بشك وريبة ما لاحظتها طوال حياتي، وحين بدأ مقدم المحاضرة يتكلم عرفته.. إنه الدكتور فتحي العزب مرشح الانتخابات الرئاسية الماضية، أتى له الحديث وقد باع الناس لحساب المرشح الرئاسي «المشرك»، «بن شعلان» في مسرحية «هزلية» بعد أن ظل يضحك عليهم طيلة فترة الحملة الانتخابية بتلك المبادئ والقيم المزيفة، ليظهر في الأخير كما يقولون «بياع القلعة».. قلت في نفسي: أما وقد بدأ هذا الشخص فإنه لابد أن تكون محاضرة استغنائية ستجعم في طياتها الكثير من المغالطات والزيف والتضليل على خلق الله.

نطق العزب، ولبتته لم ينطق، فإذا به يتبأى من النظام والحزب الحاكم الذي لم يسخر له الأموال للفوز، وأنه نظام فاسد، لأنه لم يفسح للمشارك الوصول إلى السلطة!! قلت في نفسي: أية عقلانية لدى هذا الرجل؟ أريد من الحزب الحاكم أن يدعوه ليحل محله؟ ماذا لم يتبع سياسة حكمية يفتح بها الناس هو وحزبه؟ عندها أيقنت أن من لم يستح أيام الانتخابات الرئاسية، لن يستحي أن يقول مثل تلك الأراجيف والتضليل الآن.

تحدث العزب وافصح المجال لمن بعده والذي قال عنه الشيخ محمد اليدومي.. رأيت هذا اليدومي فاستغربت مثل غرابتهم مني، وقلت لنفسني: كيف يكون هذا خلق الحية شيخاً فيما أتأ مثله وينظرون لي بريبة وشك فظيع!!

لأشك أنها المصالح التي تطغى على الناس فتتسيبهم مبادئهم، وتعني أنصارهم!! فتحت أذني للنهاية على أسمع -من هذا الذي قالوا عنه: شيخ- بعض فوائده من العلم، أو ثقتاً من الوعظ أو الإرشاد، أو حديثاً وموعظة، ولكن للأسف ما سمعت لا هذا ولا ذلك، وإنما سمعت كلاماً باهتاً لا يرتكز على حقائق مثله مثل بقية الكلام الذي يقوله رجل الشارع العادي.. فقلت في نفسي: أما وأنا إذا خطبت أو كتبت أسرد عدداً لا بأس به من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة أفضل من هذا اليدومي، إذا فانا شيخ!! وما يضيرني إذا قلت أنني شيخ مادمت مثله شكلاً، وأفضل مضموناً!! مع فارق إنني لم أعمل ضابطاً أمنياً ولا علاقة لي بالمعاهد العلمية ولا بـ«المجاهدين» ولا الإخوان بالأمس ولا الرفاق اليوم.

قلت لا بد من تسجيل كلام هذا اليدومي ليعرف القريبون مني ما يحمله في عقلية، فحاولت أن أقرب من المنصة لأضع مسجلتي قربه أو أمامه على الطاولة كما تفعل مع كل المسؤولين الكبار، وإذا بمجموعة من ميليشيات اليدومي تعترض طريقي وأنا ما زلت بعيداً وتأخذ المسجلة مني وتمتعي من الاقتراب، وكانوا يشكون ساجداً متتابعاً إلى قرب العزب واليدومي، وكان كل فرد يعطي زميله الآخر مسجلتي التي لم تصل إلى طاولة اليدومي إلا بعد فحص متأن، تداولتها خلاله عشرات الأيدي التي كانت تنظر إليها بتوجس وخيفة وكانها عصا موسى التي ستفلق لها يافكون!!

وصلت مسجلتي سالمة آمنة وقام العزب بتشغيلها ووضعها أمام اليدومي وهو نفسه الذي يتولى قلب الشريط إذا انتهى الوجه الأول من التسجيل ولا يسمح حتى لأفراد تلك الميليشيات من الاقتراب أو قلب الشريط.

تحدثت اليدومي متتائلاً وبيطه شديد رغم أن الورقة كانت أمامه ومدوناً عليها معظم ما يريد قوله، لكن الحق حين ينأى عن الذهن تنقيد الألسن عن الانطلاق بحرية وشفافية وفصاحة.

قلت سأقوم بالتقاط صورة لهذا اليدومي، ولكن «البشمرجة» وقفوا لي بالمرصاد، مما اضطرني إلى أن التقط له صورة عبر الزوم عن بعد، فطلعت غير واضحة.. غلبت على أسري وجلست أسمع لما يوحى به اليدومي لجنده وأتباعه من كلام لا يمت للحقيقة بصلة.. استمعت واستمعت ولكني ما سمعته ينطق بأية ولا حديث.

ومضى اليدومي يدوم في كلامه حتى أفسح المجال للنقاش، عندها رأيت أتباعاً قد اعترام اللغط والغلط، يصبحون لأنفة الأسباب، ويتحسسون لجهول، ويتنون المستحيل، فقلت في نفسي: لعل ما دام به اليدومي من القول أخف وأهون مما يدعوه إليه هؤلاء المرافقون المتهورون الذين تسكرهم الأماني الكاذبة، وتحفزهم الأراجيف الباطلة.. فلا حول ولا قوة إلا بالله حين يسلب الله العقول وينبت أشياء أخرى بدلاً منها!!!

أمير محمد

الإدارية والمالية إلى جانب مظاهر الأهدار للمال العام والتي كشفها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره عن البيان الختامي لتنفيذ الجهات الحكومية لموازنة العام ٢٠٠٦م، حيث أظهر اختلالات مالية وإدارية ومخالفات قانونية ارتكبتها الجهات الحكومية الأمر الذي لا يستجيب - حسبما جاء فيه- مع عملية الإصلاح المالي والإداري التي تطرحها الهيئات البلاد.. وحذر التقرير أيضاً من استمرار الظواهر المفسدة والفاصلة لبعض الجهات الحكومية نتيجة عدم توخيها الدقة ونتيجة لانعدام المسئولية وحج الوطن والخوف على المال العام وذلك من خلال كشفه لأهدار في بنود الموازنة العامة وصرفيات عبثية وغير قانونية.

رأي البرلمان...

● وعلى نحو متصل انتقد مجلس النواب إجراءات نقل وتسكين الموظفين بالهيكل العام الموحد للأجور والمرتبات ومستوى تنفيذ القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات وقال أن مستوى تنفيذ القانون بالجهاز الإداري لا يتوافق مع ما جاء في الاستراتيجية كما أن احتساب المرتبات من الدرجة (٢٠) إلى الدرجة (١) غير قانوني ولا يستند إلى قاعدة حسابية ولم تراعى نص الفقرة (هـ) من المادة (٣) في القانون التي تؤكد على تخفيض الضغط أو الإنكماش على سلم الرواتب بين الحد الأدنى والحد الأعلى إلى ثمانية أضعاف الحد الأدنى.

وأضاف التقرير الذي قدمته لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية بالمجلس في فبراير الماضي ٢٠٠٧م وتم تأجيل مناقشته إلى أجل غير مسمى، أن اعتماد نظام شغل الوظائف السابقة لنقل الموظفين للهيكل الجديد يخالف القانون رقم (٤٣) لعام ٢٠٠٥م بشأن نظام الأجور والمرتبات حيث أصبح القانون شبه مشلول بل وغير منفذ فعلياً وخاصة للمواد (٢٦،١٥،١١،٠٩،٨،٣)...

تساؤلات برلمانية

وتساءل التقرير عن جدوى الهيكل الموحد الجديد وعن القانون برتمته فيما يتعلق بفلسفة ربط الراتب بالعمل المؤدى وإزالة النواحي السلبية وتبسيط الهياكل الحالية.. وأين تحقيق الاستغلال الأمثل لما ينطق من الموازنة العامة على الأجور والمرتبات وما في حكمها.. وأين ما نص عليه القانون من تصنيف للوظائف!!

وخلص التقرير إلى التأكيد على عدم التزام الحكومة بتنفيذ القانون الخاص بالأجور والمرتبات وفق أسس وقواعد عامة ثابتة ومحددة.

تصل حكومي

● مضيافاً: وعلى الرغم من التزام الحكومة ممثلة بوزارة الخدمة المدنية أمام المجلس عند مناقشة مشروع القانون بتنفيذ توصيات المجلس الخاصة بإعادة صياغة الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات وفقاً لأحكام القانون وملاحظات اللجنة إلا أنه لم يتم التنفيذ.. إلى جانب الالتهك التنفيذية للقانون التي تشتمل على جوانب قصور عدة ولم تطرق لكثير من القضايا التي كان ينبغي توضيحها ومعالجتها في اللائحة حسب رأي اللجنة البرلمانية.

خيبة أمل

● وفيما لم تتمكن لجنة القوى العاملة في البرلمان من الاطلاع على ما تحقق من أهداف في مجال الإصلاح الإداري لعدم موافاة وزارة الخدمة المدنية بالبيانات المطلوبة إلا أنها أكدت أنه تم اتفاق زيادة للأجور والمرتبات مبلغ (٨١،٦٥٣،٣٢٩،٠٠٠) ريال لموازنة العام ٢٠٠٦م وذلك بهدف تحقيق عدد من الأهداف التي حددها القانون ولتصحيح الاختلالات في الأجهزة الحكومية التي أظهرتها الاستراتيجية الوطنية والتي بموجبها تم إصدار قانون الأجور رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بهدف معالجة القضاء عليها ومنها:

تحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتحقيق الانضباط الوظيفي والقضاء على الفساد الإداري «الرشوة» وتحديد العمالة الفائضة ومعالجة أوضاعها، وبناء قاعدة المعلومات وتحقيق المساواة والعدالة بين الموظفين في المرتبات والأجور وغيرها.. إلا أن اللجنة عبرت هي الأخرى عن خيبة أملها لعدم وجود أي مؤشرات عملية أو معلومات تحدد مستوى تحقيق أهداف القانون.. واختتمت تقريرها بالتساؤل عن جدوى تحميل خزينة الدولة مبلغ الزيادة الموضح سلفاً، في الوقت الذي لم تحقق عملية الإصلاح الإداري الأهداف المطلوبة!!